المملكة المغربية



المجلس الأعلى للحسابات

تقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2024

أهم الخلاصات والتوصيات

يونيو 2026

فهرس

أولا. نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 4

- تراجع عجز الميزانية من 4,3% سنة 2023 إلى 3,8% سنة 2024..... 4
- تواصل انخفاض نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الإجمالي مقابل ارتفاع حجم دين الخزينة..... 5
- تجاوز مداخيل الميزانية العامة للتوقعات المبرمجة مع تسجيلها ارتفاعا مقارنة بسنة 2023..... 5
- شبه استقرار لنفقات الميزانية العامة مقارنة بسنة 2023..... 7
  - ارتفاع مهم لبعض مكونات نفقات التسيير مع تراجع نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير..... 7
  - استقرار نفقات الاستثمار مع تراجع معدل تنفيذها..... 8
- تجاوز توقعات المداخيل وتراكم الأرصدة الدائنة للحسابات الخصوصية للخزينة..... 9
- ضعف تنفيذ نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة في مقابل تجاوز توقعات مداخيلها..... 10

ثانيا. ملاحظات المجلس حول تنزيل ورش نجاعة الأداء 10

- تحسن تدريجي في تنزيل منهجية نجاعة الأداء..... 10
- وجود هوامش لتحسين مؤشرات الأداء وآليات التتبع والتدبير..... 11

ثالثا. ملاحظات المجلس حول تقدم ورش التصديق على حسابات الدولة 11

- تقدم تدريجي في تنزيل ورش التصديق على حسابات الدولة..... 11
- تعزيز مسار الورش رهين بتطوير السلسلة المحاسبية وتمتين مرتكزاتها..... 12

رابعا. تحليل المداخيل غير الجبائية للميزانية العامة للدولة 12

- تضاعف المداخيل غير الجبائية بين سنتي 2016 و2024 مع استثناء التحويلات البينية بما يناهز 44% من مجموعها..... 12
- الحاجة إلى تحسين دقة التوقعات وجودة التصنيف وتعزيز شفافية المعطيات الميزانياتية المتعلقة بالمداخيل غير الجبائية..... 12
- تركيز بنيوي على بعض مصادر المداخيل غير الجبائية مع إمكانية تثمين وجب استثمارها..... 13

أهم التوصيات 15

- **بخصوص تنفيذ الميزانية العامة..... 15**
  - تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية..... 15
  - دراسة إمكانية المراجعة التدريجية لسقف ترحيل اعتمادات الأداء المتعلقة بنفقات الاستثمار..... 15
  - مواصلة تقييم النفقات الجبائية بصفة منتظمة، ومراجعة مدى جدوى الإبقاء على بعضها..... 15
  - العمل على تعزيز القدرات التدبيرية للوحدات المعنية بإعداد الميزانيات القطاعية وبرمجتها وتتبع تنفيذها..... 15
- **بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية..... 15**
  - إجراء تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية..... 15
  - العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية..... 15
- **بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة..... 15**
  - مواكبة القطاعات الوزارية في تحسين دقة التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة..... 15
  - إنجاز الدراسة الرامية إلى تقييم جدوى تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة..... 16
  - اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة..... 16
- **بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء..... 16**
  - استكمال تنزيل نظام قيادة ورش نجاعة الأداء..... 16
  - الاعتماد على الإطار المعياري لالتقائية السياسات العمومية في إعداد واعتماد الاستراتيجيات..... 16
  - مواصلة ضبط عدد الأهداف وتعزيز التقائيتها، وكذا جودة وموثوقية المؤشرات المتعلقة بالبرامج..... 16
  - تسريع تعميم اعتماد ميثاق التدبير وتفعيل نظام التعاقد..... 16
  - تعزيز منظومة الرقابة الداخلية وتحديثها بما يكفل انسجامها مع الإطار المرجعي المعتمد..... 16
- **بخصوص تدبير المداخيل غير الجبائية..... 16**
  - وضع سياسة واضحة لتوزيع الأرباح الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية..... 16
  - تسريع المراجعة الجارية للإطار القانوني المنظم لعمليات الخوصصة..... 16
  - العمل على الرفع من أداء تدبير أملاك الدولة واستغلالها، بما يمكن من تثمينها ورفع مردوديتها..... 16
  - العمل على تعزيز المعطيات الميزانياتية المتعلقة بالمداخيل غير الجبائية..... 17
  - العمل على مواءمة التصنيف الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية..... 17

تنفيذ قانون المالية لسنة 2024

أهم النتائج

التوجهات العامة لقانون المالية 2024

- تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية
- مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية
- مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية
- تعزيز استدامة المالية العمومية

1 الفرضيات مقابل الإنجازات

نمو الاقتصاد الوطني	التضخم	المحصول الزراعي	متوسط سعر البوتان
3,8 % ← 3,7 %	**0,9 %** ← 2,5 %	**31,2** مليون قنطار ← 75	**559 $** ← 500 $

2 النتائج الرئيسية للسنة المالية (مليار درهم)

عجز الميزانية	نسبة المديونية	دين الخزينة	مجموع الموارد	مجموع النفقات
3,8 %	**67,7 %**	**1 081,1**	**729,1**	**692,2**
من الناتج الداخلي الإجمالي (61,5 مليار درهم) — أقل من التوقعات (4 %) ومن عجز سنة 2023 (4,3 %)	من الناتج الداخلي الإجمالي — في تراجع رغم ارتفاع حجم الدين	+64,9 مليار درهم — 811,8 داخلي / 269,8 خارجي	مقابل 673,3 سنة 2023 (+8,3 %)	مقابل 687,2 سنة 2023 (+0,7 %)

3 الميزانية العامة: الموارد والنفقات — التطور مقارنة بسنة 2023 (مليار درهم)

الموارد

الموارد الجبائية	314,3	+14,4 %
60 % من مجموع الموارد		
الموارد غير الجبائية	55,4	−13 %
تراجع مقارنة بـ63,4 مليار درهم المسجلة سنة 2023		
موارد الاقتراض	158,2	+7,7 %
30 % من مجموع الموارد		

النفقات

نفقات التسيير	294,9	+1,2 %
57 % من نفقات الميزانية العامة		
نفقات الاستثمار	119,7	+1,3 %
23 % من نفقات الميزانية العامة		
خدمة دين الخزينة	102,2	−16,5 %

4 الميزانية العامة: الموارد والنفقات — التوقعات مقابل الإنجازات (مليار درهم)

الموارد الجبائية	الموارد غير الجبائية	نفقات التسيير	نفقات الاستثمار
التوقعات 280,4	التوقعات 30,9	الاعتمادات الأولية 279,9	الاعتمادات الأولية 118,1
الإنجازات **314,3**	الإنجازات **55,4**	الإنجازات **294,9**	الإنجازات **119,7**
نسبة الإنجاز: **112 %**	نسبة الإنجاز: **179 %**	الاعتمادات النهائية: **298,5** (+6,8 %)	الاعتمادات النهائية: **153,5** (+28,6 %)

تنفيذ قانون المالية لسنة 2024

5 تغيير مخصصات الميزانية خلال السنة

بمليار درهم · التطور مقارنة بسنة 2023

التحويلات (الميزانية العامة)	ترحيل الاعتمادات	تجاوز الاعتمادات	الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	أموال المساعدة
20,6	14,5	10,4	7,2	2,0
−19,1 %	+11,5 %	+41,2 %	+279,8 %	+40,8 %

6 النفقات الجبائية

كلفة النفقات الجبائية	نسبتها من المداخيل الجبائية	التدابير التي تم إحصاؤها	التدابير التي تم تقييمها
31,5 مليار درهم	10 %	268	229
مقابل 36,9 مليارا سنة 2023 (−14,6 %)	مقابل 13,4 % سنة 2023	مقابل 291 سنة 2023	مقابل 251 سنة 2023

7 الحسابات الخصوصية للخزينة

69 حسابا خصوصيا

المداخيل	النفقات	الرصيد السنوي	الرصيد المتراكم
194,1	172,8	21,3	216,1
+7 % · 27 % من مداخيل الدولة	+14 % · 25 % من نفقات الدولة	−29 % مقارنة بسنة 2023	+11 % مقارنة بسنة 2023

تطور الرصيد المتراكم للحسابات الخصوصية، 2018–2024 (بمليار درهم) — +85 % في 6 سنوات



8 مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

171 مرفقا سنة 2024 (مقابل 204 سنة 2019)

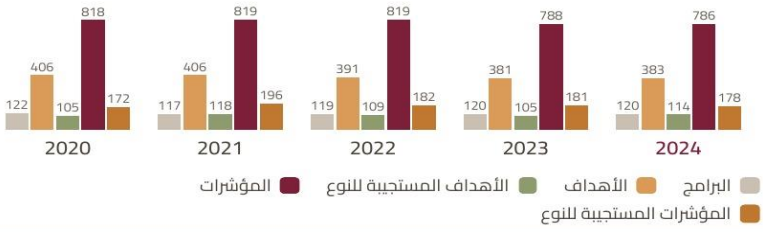
الموارد	7,0 مليار درهم
النفقات	2,7 مليار درهم

22 % نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار: 320,9 مليون درهم منجزة من أصل 1 469,8 مليون درهم من الاعتمادات النهائية

9 نجاعة الأداء

120 برنامجا · 786 مؤشرا

تطور عدد الأهداف والمؤشرات حسب البرامج، 2020–2024



86,5 % نسبة احترام آجال الإدلاء بتقارير نجاعة الأداء (42 % سنة 2021)

42 % من المؤشرات لا تزال تقيس الأنشطة أو الوسائل المستعملة بدل النتائج

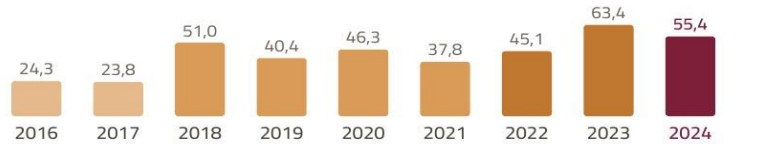
44 % من القطاعات تتوفر على وثائق استراتيجية ذات طابع رسمي

72 % من القطاعات والمؤسسات قامت بإعداد ميثاق التدبير

10 الموارد غير الجبائية

بمليار درهم

تطور المداخيل غير الجبائية من سنة 2016 إلى سنة 2024



معدل النمو السنوي: +10,9 %

التوزيع حسب المكونات خلال سنة 2024 (بمليار درهم)



أبرز التوصيات الناتجة عن تحليل تدبير المداخيل غير الجبائية

1. تحسين التوقعات المرتبطة بالموارد غير الجبائية
2. إغناء عرض المداخيل غير الجبائية في الوثائق الميزانياتية، بتفصيل مكوناتها وتحليل الفوارق بين التوقعات والإنجازات
3. ملاءمة التصنيف الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية مع المرجعيات الموصى بها من لدن الهيئات الدولية المختصة
4. وضع سياسة واضحة لتوزيع الأرباح الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
5. إغناء المعلومات المرتبطة بآليات التمويلات المبتكرة

أهم الخلاصات والتوصيات

تميز السياق الدولي لتنفيذ قانون المالية لسنة 2024 بـتحقيق الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 3,3%، تزامنا مع التراجع التدريجي في معدلات التضخم. غير أن هذا السياق تخللته إكراهات خارجية، أبرزها استمرار التوترات الجيوسياسية وتصاعد حدة آثار الظواهر المناخية، علاوة على ارتفاع أسعار غاز البوتان في الأسواق الدولية.

وعلى الصعيد الوطني، تم تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 في سياق شهد فيه الاقتصاد المغربي تعافيا تدريجيا، إذ بلغ معدل النمو 3,8%، مدعوما بالأداء الإيجابي للأنشطة غير الفلاحية التي سجلت نموا في حجمها بنسبة 4,5%. في المقابل، تراجعت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 4,8%، جراء استمرار شح التساقطات المطرية وتدني محصول الحبوب إلى 31,2 مليون قنطار. كما شهد مؤشر التضخم انحسارا ملموسا نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، فضلا عن تأثير السياسة النقدية لبنك المغرب.

ويقدم المجلس، من خلال تقريره المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024 تحليلا للنتائج النهائية لهذه السنة المالية على مستوى الموارد والنفقات بمختلف مكونات ميزانية الدولة. ويتضمن التقرير كذلك تقييما لمحاور منهجية نجاعة الأداء المعتمدة منذ سنة 2018 في إطار إصلاح منظومة تدبير المالية العمومية، إلى جانب استعراض مستوى التقدم المحرز في مسار التصديق على حسابات الدولة.

وعلى غرار السنوات الماضية، يخصص هذا التقرير حيزا لتحليل موضوع ذي أولوية في مجال المالية العمومية. فبعد أن تناولت تقارير المجلس خلال سنوات 2020 و2021 و2022 و2023، على التوالي، التدابير المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19، وجهود إنعاش الاقتصاد الوطني، وتدبير الدين العمومي، ثم تدبير الاستثمار العمومي، يتناول تقرير هذه السنة موضوع المداخيل غير الجبائية، باعتبارها رافدا هاما لتعزيز الموارد العمومية، والتخفيف من الضغط على الإيرادات الجبائية، ودعم استدامة المالية العمومية.

أولا. نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024

يعرض المجلس أبرز نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 والتوصيات المرتبطة بها، وذلك استنادا إلى مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المقدم من طرف رئيس الحكومة إلى المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 19 فبراير 2026.

▪ تراجع عجز الميزانية من 4,3% سنة 2023 إلى 3,8% سنة 2024

أسفر تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 عن تسجيل عجز في الميزانية بلغ 61,5 مليار درهم، أي ما يعادل **3,8% من الناتج الداخلي الخام**، أي أقل من التوقعات المحددة في قانون المالية عند 4%، مسجلا

بذلك تحسنا مقارنة بسنة 2023 التي بلغ العجز فيها 64,2 مليار درهم أي 4,3% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التحسن إلى تضافر جملة من العوامل، في مقدمتها مواصلة المداخيل الجبائية مسارها التصاعدي، إلى جانب الموارد الإضافية الناجمة عن العملية الاستثنائية للتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة، وكذا عائدات التمويلات المبتكرة التي بلغت 35,3 مليار درهم، مع ضبط نسبي لمستوى النفقات.

- **تواصل انخفاض نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الإجمالي مقابل ارتفاع حجم دين الخزينة**

بلغ إجمالي دين الخزينة في نهاية سنة 2024 ما قدره 1.081,6 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا قدره 64,9 مليار درهم أي بنسبة 6,4%، مقارنة بسنة 2023. وعلى الرغم من ارتفاع حجم الدين، فقد تراجعت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي بأزيد من نقطة مئوية، منتقلة من 68,7% عند متم سنة 2023 إلى 67,7 % في نهاية سنة 2024.

وعلى مستوى بنية الدين، واصل الدين الداخلي استئثاره بالحصة الكبرى مشكلا نسبة 75,1% من إجمالي دين الخزينة عند متم سنة 2024، مقابل 24,9% للدين الخارجي، وهو توزيع ينسجم مع المحفظة المعيارية المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والمالية التي تحدد حصة الدين الداخلي في نطاق يتراوح بين 70% و80% والدين الخارجي بين 20% و30%. وبذلك، بلغ الدين الداخلي المستحق للخزينة 811,8 مليار درهم، مسجلا زيادة قدرها 48,8 مليار درهم أي بنسبة 6,4% مقارنة مع 763,0 مليار درهم سنة 2023، في حين بلغ الدين الخارجي 269,8 مليار درهم مسجلا ارتفاعا قدره 16,2 مليار درهم بنسبة مماثلة بلغت 6,4%.

- **تجاوز مداخيل الميزانية العامة للتوقعات المبرمجة مع تسجيلها ارتفاعا مقارنة بسنة 2023**

بلغ إجمالي موارد الميزانية العامة المحصلة خلال سنة 2024 ما يناهز 527,9 مليار درهم، بنسبة إنجاز بلغت 121,4% مقارنة بتوقعات قانون المالية للسنة ذاتها، وبارتفاع نسبته 9% مقارنة بسنة 2023. وتوزعت هذه الموارد بين موارد عادية بلغت 369,7 مليار درهم وموارد اقتراض بلغت 158,2 مليار درهم.

وواصلت الموارد الجبائية مسارها التصاعدي لتبلغ 314,3 مليار درهم بنسبة إنجاز بلغت 112% مقارنة بتقديرات قانون المالية، مشكلة بذلك ما يعادل 85% من مجموع الموارد العادية. ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى التحسن النسبي للظرفية الاقتصادية واستعادة عدد من القطاعات لديناميتها، إلى جانب الأثر الملموس للإجراءات الجبائية والتدابير الإدارية المعتمدة لتعزيز الامتثال الضريبي والرفع من مردودية التحصيل، وكذا الحصيلة الاستثنائية لآلية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية التي ناهزت 6 مليارات درهم.

وقد سجلت الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أداء إيجابيا برسم سنة 2024، إذ بلغت تحصيلاتها 137,3 مليار درهم مقابل توقعات في حدود 117,1 مليار درهم، محققة نسبة إنجاز بلغت 117,3% وارتفاعا بنسبة 17,2% مقارنة بسنة 2023. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى مداخيل الضريبة على الشركات التي بلغت تحصيلاتها 73,5 مليار درهم بفارق إيجابي قدره 12,4 مليار درهم مقارنة بالتوقعات، فضلا عن مساهمة الضريبة على الدخل التي بلغت 60,1 مليار درهم بفارق إيجابي قدره 7,2 مليار درهم.

وعلى نفس المنحى، سجلت الضرائب غير المباشرة تحصيلات بلغت 139,4 مليار درهم برسم السنة المالية 2024، بنسبة إنجاز 108,7% وارتفاع قدره 14,1% مقارنة بسنة 2023. وقد تصدرت الضريبة على القيمة المضافة مكونات هذه الفئة بتحصيلات بلغت 102,1 مليار درهم، حيث عرفت الضريبة على القيمة المضافة في الداخل ارتفاعا ملحوظا بنسبة 24% مقارنة بالسنة السابقة، فيما أسهمت الرسوم الداخلية على الاستهلاك بدورها في هذا الأداء بتحصيلات بلغت 36 مليار درهم.

وفي ما يخص رسوم التسجيل والتمبر والضريبة الخصوصية السنوية للمركبات، فقد بلغت تحصيلاتها برسم سنة 2024 ما مجموعه 21,8 مليار درهم مقابل توقعات قانون المالية البالغة 19,5 مليار درهم، محققة نسبة إنجاز بلغت 111,9% وفارقا إيجابيا قدره 2,3 مليار درهم مقارنة بالتوقعات. وقياسا بسنة 2023، سجلت هذه الموارد ارتفاعا بنسبة 8,3% أي بزيادة صافية قدرها 1,7 مليار درهم. وعلى صعيد الرسوم الجمركية، فقد بلغت تحصيلاتها برسم سنة 2024 ما مجموعه 15,8 مليار درهم بنسبة إنجاز 101,9% مقارنة بتوقعات قانون المالية، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2,5% مقارنة بسنة 2023.

وبلغت الموارد غير الجبائية المحصلة برسم سنة 2024، دون احتساب التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومن مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، ما مجموعه 31,5 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 19,1% مقارنة بسنة 2023 أي بزيادة قدرها 5,1 مليار درهم. وبإضافة التسديدات المذكورة البالغة 23,9 مليار درهم، يرتفع المبلغ الإجمالي لهذه الموارد إلى 55,4 مليار درهم، غير أن حصتها من مجموع الموارد العادية تراجعت من 18,7% سنة 2023 إلى 15% برسم سنة 2024.

وتوزعت هذه الموارد بين عدة مكونات تباينت مستويات إنجازها مقارنة بالتوقعات المبرمجة، إذ سجلت الموارد المتنوعة الفارق الإيجابي الأبرز بتحصيلات بلغت 10,2 مليار درهم متجاوزة التوقعات بفارق قدره 5,6 مليار درهم، كما تجاوزت كل من عائدات أملاك الدولة والهبات والوصايا التوقعات المبرمجة لها بنسب إنجاز بلغت 160% و165,7% على التوالي. في المقابل، سجلت حصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية تراجعا قدره 2,9 مليار درهم مقارنة بالتوقعات.

- **شبه استقرار لنفقات الميزانية العامة مقارنة بسنة 2023**

بلغت الاعتمادات النهائية لنفقات الميزانية العامة برسم سنة 2024 ما مجموعه 552,6 مليار درهم، مقابل 498,2 مليار درهم كاعتمادات مفتوحة بموجب قانون المالية للسنة ذاتها، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 10,9%. وإلى جانب التعديلات الاعتيادية التي تطرأ على المخصصات الميزانياتية خلال مرحلة التنفيذ، شهدت سنة 2024 فتح اعتمادات إضافية بموجب المرسوم رقم 2.24.468 بتاريخ فاتح يونيو 2024، الذي خصص بموجبه غلاف مالي إضافي قدره 14 مليار درهم لتمويل البرامج والعمليات التالية:

- 4 ملايير درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار تفعيل التزامات الدولة المنصوص عليها في البروتوكول الاتفاقي الممهد لعقد البرنامج 2023-2027؛
- 3,5 مليار درهم لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لتعزيز مواردها الذاتية والرفع من رأسمالها؛
- 6,5 مليار درهم لفائدة فصل نفقات الموظفين من أجل تفعيل الالتزامات المرتبطة بنتائج الحوار الاجتماعي برسم سنة 2024.

وفيما يتعلق بتنفيذ نفقات الميزانية العامة للدولة، فقد سجلت سنة 2024 صرف ما مجموعه 516,7 مليار درهم، مقابل 532,9 مليار درهم برسم سنة 2023، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 3,0%، يعزى أساسا إلى الانخفاض المسجل على مستوى نفقات خدمة دين الخزينة التي تراجعت من 122,4 مليار درهم سنة 2023 إلى 102,2 مليار درهم سنة 2024. وتتوزع النفقات المنجزة برسم سنة 2024 بين عدة مكونات رئيسية، إذ تستأثر نفقات الموظفين والأعوان بالحصة الأكبر بنسبة 31,9%، تليها نفقات الاستثمار بنسبة 23,2%، ثم خدمة دين الخزينة بنسبة 19,8%، فيما تمثل نفقات المعدات والنفقات المختلفة 13,6%، في حين تشكل التكاليف المشتركة للتسيير 8,4% من مجموع النفقات المنجزة.

- **ارتفاع مهم لبعض مكونات نفقات التسيير مع تراجع نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير**

عرفت نفقات التسيير المنجزة خلال سنة 2024 إنفاق ما مجموعه 294,9 مليار درهم من أصل 298,5 مليار درهم كاعتمادات نهائية، بنسبة إنجاز قدرها 98,8%. وبالمقارنة مع سنة 2023، سجلت هذه النفقات ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,2%، يعكس تطورا متباينا بين مكوناتها، إذ شهدت معظمها ارتفاعا بدرجات متفاوتة، باستثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير التي شهدت تراجعا ملحوظا، إذ انتقلت من 59,2 مليار درهم إلى 43,5 مليار درهم، بانخفاض نسبته 26,6%.

وبلغت نفقات الموظفين والأعوان المنجزة برسم سنة 2024 ما مجموعه 164,6 مليار درهم، مقابل 151,8 مليار درهم برسم سنة 2023، مسجلة ارتفاعا بلغ 12,9 مليار درهم أي بنسبة 8,5%، في ظل نسبة إنجاز بلغت 98,4% من الاعتمادات النهائية. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية في إطار تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن حصة هذه النفقات من الناتج الداخلي الخام، وإن كانت لاتزال مرتفعة نسبيا، قد سلكت منحا تنازليا خلال السنوات الأخيرة، إذ تراجعت من 11,5% سنة 2014 إلى 10,3% سنة 2024، مع تسجيل متوسط سنوي قدره 10,8% على امتداد العقد الأخير. وفي السياق ذاته، انحسرت حصتها في الميزانية العامة للدولة من 37,5% إلى 31,9% خلال الفترة ذاتها.

وبلغت النفقات المنجزة على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2024 ما مجموعه 70,2 مليار درهم، بنسبة إنجاز 92% من الاعتمادات النهائية، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 5,1% مقارنة بسنة 2023 التي بلغت فيها 66,8 مليار درهم.

وعلى صعيد فصل التكاليف المشتركة للتسيير، بلغت النفقات المنجزة برسم سنة 2024 ما مجموعه 43,5 مليار درهم بنسبة إنجاز 98,7%، في تراجع ملحوظ مقارنة بسنة 2023 التي بلغت فيها 59,2 مليار درهم. وقد استأثر دعم أسعار الاستهلاك والإجراءات المواكبة بالحصة الأكبر من نفقات هذا الفصل بما مجموعه 24,5 مليار درهم، أي ما يعادل 56,4% من إجمالي النفقات المنجزة، مقابل 39,2 مليار درهم أي 66,2% برسم سنة 2023، وتتضمن أساسا الإعانات الموجهة إلى صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني التي بلغت 22,7 مليار درهم أي 52,3% من إجمالي نفقات الفصل مقابل 61,8% سنة 2023.

وسجل فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية برسم سنة 2024 ارتفاعا ملحوظا في حجم الاقتطاعات المنجزة التي بلغت 7,2 مليار درهم مقابل 1,9 مليار درهم سنة 2023، موزعة بين اقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان بمبلغ 5,6 مليار درهم، واقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 1,2 مليار درهم، فضلا عن اقتطاعات لفائدة فصل التكاليف المشتركة بمبلغ 367 مليون درهم.

- **استقرار نفقات الاستثمار مع تراجع معدل تنفيذها**

بلغت نفقات الاستثمار المأمور بصرفها برسم سنة 2024 ما مجموعه 119,7 مليار درهم من أصل اعتمادات نهائية بلغت 153,5 مليار درهم، مسجلة نسبة تنفيذ بلغت 78%، وهي أدنى نسبة تم تسجيلها خلال السنوات الأربع الماضية، في تراجع بلغ 4,6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2023. ويلاحظ في هذا الصدد أن مبلغ النفقات المنجزة لم يسجل سوى زيادة محدودة بنسبة 0,4% مقارنة بسنة 2023، على الرغم من

أن الاعتمادات الأصلية المبرمجة في قانون المالية قد ارتفعت بنسبة 11,4% منتقلة من 106 مليار درهم إلى 118,1 مليار درهم.

وعلى صعيد التوزيع القطاعي لمعدلات التنفيذ، سجلت كل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة نسب تنفيذ متوسطة بلغت على التوالي 58,5% و65,2%. وفي المقابل، حققت بعض القطاعات نسب إنجاز مرتفعة، لا سيما وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة التي ارتفع معدل التنفيذ فيها من 77,0% إلى 87,7%، فضلا عن وزارة النقل واللوجستيك التي استقرت نسبة التنفيذ فيها في حدود 94,3%.

وقد كشف تحليل البرامج الميزانياتية الواردة في ميزانية الاستثمار لسنة 2024، والبالغ عددها 128 برنامجا موزعة على مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات، عن تباين واضح في معدلات الإنجاز، إذ ارتفع عدد البرامج التي لم يتجاوز معدل تنفيذها 50% من 32 إلى 41 برنامجا بزيادة نسبتها 28,1% مقارنة بسنة 2023، في حين تراجع عدد البرامج التي تجاوز معدل تنفيذها 90% من 30 إلى 22 برنامجا، أي بانخفاض نسبته 26,7%.

- **تجاوز توقعات المداخيل وتراكم الأرصدة الدائنة للحسابات الخصوصية للخزينة**

عرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة انخفاضا نسبيا خلال السنوات الأخيرة، إذ تراجع من 74 حسابا سنة 2016 ليستقر في 69 حسابا عند نهاية سنة 2024، وهو نفس العدد المسجل خلال السنة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2024 قد صادق على إحداث "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، تطبيقا لمقتضيات المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

وبلغت المداخيل المحصلة على مستوى الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2024 ما مجموعه 194,1 مليار درهم، أي ما يعادل 27% من إجمالي مداخيل الدولة، بنسبة إنجاز بلغت 141% مقارنة بتوقعات قانون المالية البالغة 137,8 مليار درهم. وقد واصلت هذه المداخيل مسارها التصاعدي بارتفاع نسبته 7% مقارنة بسنة 2023، وإن جاءت في وتيرة أدنى مما شهدته السنوات الأخيرة.

وعلى صعيد النفقات، بلغت الاعتمادات النهائية للحسابات الخصوصية للخزينة 339 مليار درهم بارتفاع نسبته 16,5% مقارنة بسنة 2023، غير أن نسبة الالتزام بالنفقات لم تواكب هذا الارتفاع إذ لم تتجاوز 62%، فيما بلغت النفقات المأمور بصرفها 172,8 مليار درهم بنسبة 82%. وقد استأثرت الحسابات المرصودة لأمور خصوصية بالحصة الأكبر من هذه النفقات بنسبة 91,9%، وتمركزت أساسا في عشرة حسابات بما نسبته 82,8% من إجمالي النفقات المؤداة، في مقدمتها صندوق حصة الجماعات الترابية من

حصيلة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 23,8%، يليه صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بنسبة 20,1%، ثم الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة بنسبة 11,2%.

في المقابل، لم تتجاوز النفقات المنجزة لدى 32 حسابا من أصل 56 حسابا مرصودا لأمور خصوصية نصف الاعتمادات النهائية المخصصة لها. ويزيد من حدة هذه الإشكالية استفادة 24 حسابا خصوصيا من رفع سقف تحملاته، في حين ظلت نسب التزامه بالنفقات دون 50%، بل إن التزامات بعضها لم تبلغ مستوى سقف التحمل الأولي. ويفضي هذا الوضع إلى تكريس تراكم مستمر للأرصدة الدائنة التي واصلت مسارها التصاعدي لتبلغ في متم سنة 2024 ما مجموعه 198,4 مليار درهم بارتفاع نسبته 10,6% مقارنة بسنة 2023.

- **ضعف تنفيذ نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة في مقابل تجاوز توقعات مداخيلها**

لم يشهد عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أي تغيير برسم سنة 2024، إذ استقر للسنة الثانية على التوالي عند 171 مرفقا، تتمركز غالبيتها في المجال الاجتماعي، حيث يستأثر قطاعا الصحة والتعليم والتكوين المهني بما مجموعه 135 مرفقاً، أي ما يعادل 78,9% من إجمالي هذه المرافق.

وبلغت مداخيل هذه المرافق برسم سنة 2024 ما مجموعه 7 مليارات درهم بارتفاع قدره 490 مليون درهم مقارنة بسنة 2023، فيما بلغت نفقاتها 2,7 مليار درهم، محققة بذلك فائضا في الموارد على النفقات قدره 4,3 مليار درهم. وفيما يخص موارد الاستغلال، فقد بلغت التحصيلات الإجمالية 5,5 مليار درهم بنسبة إنجاز بلغت 121% مقارنة بالتقديرات النهائية، غير أن نسبة تنفيذ نفقات الاستغلال لم تتجاوز نسبة 52% من الاعتمادات النهائية البالغة 4,6 مليار درهم، مع تفاوت واسع بين القطاعات المعنية.

أما على صعيد الاستثمار، فقد بلغت الموارد المحصلة 1,5 مليار درهم بنسبة إنجاز بلغت 100,4% مقارنة بالتوقعات النهائية. في المقابل، سجلت نفقات الاستثمار ضعفا ملحوظا في تنفيذها إذ لم تتجاوز 320,9 مليون درهم من أصل اعتمادات نهائية بلغت 1,5 مليار درهم، بنسبة تنفيذ إجمالية قدرها 22% في تراجع طفيف مقارنة بنسبة 24% المسجلة برسم سنة 2023.

ثانيا. ملاحظات المجلس حول تنزيل ورش نجاعة الأداء

تشكل منهجية نجاعة الأداء ركيزة أساسية لتعزيز فعالية التدبير العمومي وترسيخ ثقافة المساءلة، وقد جاء اعتمادها تجسيدا لأحد أبرز مستجدات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية منذ سنة 2018.

- **تحسن تدريجي في تنزيل منهجية نجاعة الأداء**

بلغت الاعتمادات الميزانياتية المفتوحة الخاضعة لهذه المنهجية برسم سنة 2024 ما قيمته 371,5 مليار درهم، مسجلة نسبة تغطية بلغت 58% من إجمالي الاعتمادات المفتوحة، في ارتفاع

نسبي مقارنة بنسبة 54% المسجلة خلال سنتي 2022 و2023. وأبان تقييم المجلس لمسار تنزيل هذا الورش الإصلاحي، إجمالا، عن تحسن نسبي في بعض مضامينه، على الرغم من استمرار بعض النواقص التي تحول دون بلوغ الأهداف المتوخاة منه، ويتجلى ذلك أولا في محدودية نطاق تغطية منهجية نجاعة الأداء، إذ لا تزال 42% من الاعتمادات المفتوحة خارج نطاقها، فيما تظل نسبة تغطيتها للميزانية العامة دون عتبة 50%.

كما أنه على الرغم من التحسن الملحوظ في نسب الإدلاء بتقارير نجاعة الأداء داخل الآجال المعتمدة، التي ارتفعت من 67,5% إلى 86,5% برسم سنة 2024، فإن هذه الوثائق تحتاج إلى مزيد من التجويد، لا سيما على مستوى تحليل الفوارق بين الإنجازات والتوقعات وتقديم التوضيحات اللازمة عند عدم بلوغ النتائج.

- **وجود هوامش لتحسين مؤشرات الأداء وآليات التتبع والتدبير**

على مستوى المؤشرات المعتمدة تم تسجيل استمرار بعض أوجه القصور، إذ تقيس نسبة 42% منها الأنشطة والوسائل عوضا عن النتائج، فيما يتأثر 53% منها بعوامل خارجية غير متحكم فيها. ويكشف متوسط نسبة تحقيق النتائج البالغ 52% برسم سنة 2024، مع التباين الواسع المسجل بين القطاعات، عن ضعف الارتباط بين منطق رصد الاعتمادات ومستوى الإنجاز الفعلي. وينضاف إلى ذلك غياب منظومة قيادة فعالة، إذ لم تحدث اللجنة البين-وزارية للقيادة الاستراتيجية، ولم تفعل لجان الإشراف لدى عدد من القطاعات، فضلا عن محدودية توظيف أنظمة المعلومات، حيث لا يعتمد 24 قطاعا ومؤسسة من أصل 36 أنظمة معلوماتية لاحتساب المؤشرات وتوثيق معطيات الأداء، مما يضعف موثوقية البيانات ويحد من التتبع الفعال للنتائج.

ثالثا. ملاحظات المجلس حول تقدم ورش التصديق على حسابات الدولة

على الرغم من التقدم النسبي المسجل في مسك المحاسبة العامة للدولة، لا يزال هذا المشروع يواجه تحديات كبيرة للمؤسسات المسؤولة عنه، نظراً لتعدد الجهات المعنية وطبيعة وحجم العمليات التي ينطوي عليها، مما يؤثر على سير عملية التصديق. وفيما يلي ملخص لأهم الملاحظات التي سجلها المجلس بخصوص تنزيل ورش التصديق على حسابات الدولة.

- **تقدم تدريجي في تنزيل ورش التصديق على حسابات الدولة**

على صعيد المراحل التي قطعها هذا الورش، فقد صادق المجلس خلال منتصف سنة 2025 على التقرير النهائي للملاحظات بشأن حسابي سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية، إثر عمليات تدقيق أفضت إلى ملاحظات أولية تمحورت أساسا حول محدودية المعلومات التفصيلية المدلى بها لتبرير الأرصدة الافتتاحية، وضرورة توفير الوثائق والمعلومات المثبتة للعمليات المسجلة، فضلا عن ملاحظات تتعلق بنظام الرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات والدورات المحاسبية. وقد تضمن التقرير النهائي توصيات ترمي إلى تحسين

جودة حسابات الدولة وتعزيز موثوقيتها بمشاركة جميع الأطراف المعنية، على أن يتبع ذلك بوضع برنامج عمل بالتشارك مع الخزينة العامة للمملكة يحدد الإجراءات الرامية إلى تنفيذ هذه التوصيات وفق جدول زمني محدد.

كما انكب المجلس منذ يونيو 2025 على تدقيق الحسابين العامين للدولة برسم سنتي 2022 و2023، إذ يجري الإعداد لتقرير ملاحظات أولية من أجل تبليغه للخزينة العامة للمملكة في إطار المسطرة التواجهية.

- **تعزيز مسار الورش رهين بتطوير السلسلة المحاسبية وتمتين مرتكزاتها**

يظل إنجاح هذا الورش رهينا بتظافر جهود جميع المتدخلين في السلسلة المحاسبية، لا سيما الخزينة العامة للمملكة بصفتها الجهاز المسؤول عن مسك المحاسبة والإدلاء بالحسابات، وذلك من خلال تسريع ورش مسك المحاسبة العامة وتجويد مخرجاتها وتوفير المعلومات والبيانات الكفيلة بتمكين المجلس من التصديق عليها في ظروف مناسبة وآجال معقولة طبقا للمعايير المعتمدة في مجال التدقيق المالي.

رابعا. تحليل المداخيل غير الجبائية للميزانية العامة للدولة

يواصل المجلس الأعلى للحسابات، بمناسبة المصادقة على قوانين التصفية، تسليط الضوء على المواضيع المرتبطة بتدبير المالية العمومية، وقد خصص حيزا من تقريره لسنة 2024 لموضوع المداخيل غير الجبائية، بوصفها مكونا مهما ضمن الموارد العادية للميزانية العامة للدولة.

- **تضاعف المداخيل غير الجبائية بين سنتي 2016 و2024 مع استئثار التحويلات البينية بما يناهز 44% من مجموعها**

سجلت المداخيل غير الجبائية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2016-2024، إذ انتقلت من 24,3 إلى 55,4 مليار درهم بمعدل نمو سنوي بلغ 10,9%، وارتفعت حصتها من الموارد العادية من 10,8% إلى 15%. غير أن هذا المنحى التصاعدي يستوجب قراءة مزدوجة، إذ بلغت التسديدات الواردة خاصة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ما مجموعه 169,3 مليار درهم، أي ما نسبته 43,7% من الإجمالي المتراكم، وهي في جوهرها عمليات محاسباتية متعلقة بتحويلات بين مكونات الميزانية لا تشكل موارد جديدة للخزينة. وباستثنائها، لا يتجاوز معدل النمو 6% سنويا.

- **الحاجة إلى تحسين دقة التوقعات وجودة التصنيف وتعزيز شفافية المعطيات الميزانياتية المتعلقة بالمداخيل غير الجبائية**

كشفت مقارنة التقديرات المدرجة في قوانين المالية بالتحصيلات الفعلية عن فوارق ذات دلالة متباينة بحسب طبيعة كل مكون. فعلى الصعيد الإجمالي، بلغت التحصيلات 387,5 مليار درهم في مقابل تقديرات لم

تتجاوز 206,7 مليار درهم، بنسبة إنجاز بلغت 187,4%، ونسبة 105,5% حين تستثنى التسديدات غير الخاضعة لأي تقدير مسبق.

في ما يخص **حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة**، بلغ الفارق التراكمي السلبي ما يقارب 21 مليار درهم بنسبة إنجاز إجمالية لم تتعد 83%.

أما على مستوى **الموارد المختلفة**، فتم تسجيل نسب إنجاز مرتفعة، إذ بلغت التحصيلات الإجمالية 246,9 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقابل تقديرات لم تتجاوز 43,6 مليار درهم، بنسبة إنجاز بلغت 565%. وحتى باستثناء التسديدات سالفة الذكر تبقى نسبة الإنجاز مرتفعة عند 178%.

من جهة أخرى، رصد المجلس عدم انسجام **التصنيف الميزانياتي** المعتمد فيما **يتعلق بالزيادات والغرامات الجبائية** مع المعايير الدولية، إذ تدرج هذه الموارد المرتبطة بوظائف زجرية ضمن المداخيل الجبائية خلافا لما توصي به المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. ويضاف إلى ذلك اللجوء المتكرر إلى إدراج مداخيل مهمة ضمن بنود ذات تسميات عامة دون تفصيل كاف لطبيعة العمليات المنشئة لها، فضلا عن انعدام وثيقة تحليلية تكميلية تبين عوامل تطور كل صنف وتحدد أسباب الفوارق المسجلة.

- **تركيز بنيوي على بعض مصادر المداخيل غير الجبائية مع إمكانية تثمين وجب استثمارها**

تشكل حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة المكون الأكثر انتظاما، إذ انتقلت من 8 مليارات درهم سنة 2016 إلى 16,6 مليار درهم سنة 2024 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 9,6%، غير أن توزيعها يتسم بتركيز متصاعد على ثلاث منشآت هي شركة المجمع الشريف للفوسفاط والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب، التي ارتفعت حصتها المجمعة من 49,3% سنة 2016 إلى 88,3% سنة 2024. وفي المقابل، اتسم مسار حصيلة تفويت مساهمات الدولة بعدم الانتظام. وقد تجلى ذلك في انعدام عمليات التفويت خلال عدة سنوات. ومن شأن المراجعة الجارية للإطار القانوني المنظم لهذه العمليات أن تشكل فرصة لتفعيل السياسة المساهماتية للدولة من أجل تعزيز الموارد المتأتية من هذه العمليات، وتحسين ظروف وجودة توقعاتها.

وفيما يخص عائدات أملاك الدولة، فقد تجاوزت التحصيلات الفعلية التقديرات بصفة منتظمة بنسبة إنجاز متراكمة بلغت 128,1%، في حين ظلت التقديرات شبه ثابتة لسبع سنوات من أصل تسع، وهو ما يوحي بأن إعداد هذه التقديرات لا يستثمر بصورة كافية الدينامية الفعلية للتحصيلات المسجلة في السنوات السابقة. وتندرج عائدات أملاك الدولة ضمن مكو نات المداخيل غير الجبائية، التي تتسم بإمكانات تحسين لم تستثمر بعد بصورة كافية. ويتجلى ذلك في وضعية حظيرة السكن الوظيفي التابع للملك الخاص للدولة التي تضم حوالي 46.200 وحدة سكنية لا تتجاوز القيمة الكرائية السنوية الإجمالية لها 47,4 مليون درهم.

أما بند الموارد المختلفة، المتصدر لمنظومة المداخيل غير الجبائية من حيث القيمة المطلقة، فتهيمن عليه التسديدات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، المرتبطة في جزء مهم منها بآلية التمويلات المبتكرة التي عبأت ما يناهز 109 مليار درهم خلال الفترة 2019-2024.

أهم التوصيات:

علاوة على توصياته الواردة في تقاريره السابقة لتنفيذ قانون المالية، يوصي المجلس الأعلى للحسابات وزارة الاقتصاد والمالية بما يلي:

- **بخصوص تنفيذ الميزانية العامة:**

- تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية، من خلال تطوير منهجيات توقع أكثر ملائمة لخصوصيات كل فئة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي للإجراءات الجديدة المتخذة في هذه المجالات، وإدراج تحليل منهجي للفوارق المسجلة والعوامل المفسرة لها ضمن الوثائق الميزانياتية؛

- دراسة إمكانية المراجعة التدريجية لسقف ترحيل اعتمادات الأداء المتعلقة بنفقات الاستثمار، بما يحد من تراكم الاعتمادات المرحلة ويعزز من صدقية التوقعات؛

- مواصلة تقييم النفقات الجبائية بصفة منتظمة، ومراجعة مدى جدوى الإبقاء على بعضها في ضوء معايير الفعالية والأثر الاقتصادي، مع اعتماد منهجية مقارنة تتيح المفاضلة بينها وبين النفقات الميزانياتية؛

- العمل على تعزيز القدرات التدبيرية للوحدات المعنية بإعداد الميزانيات القطاعية وبرمجتها وتتبع تنفيذها، بما يكفل الارتقاء بجودة الأداء الميزانياتي على المستوى القطاعي.

- **بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:**

- إجراء تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية، بما في ذلك تحسين توقعات مداخيلها ونفقاتها مع إمكانية العمل بمخرجاته بصفة تدريجية، بما يمكن من مراجعة حصص الرسوم المرصدة لهذه الحسابات، مع الحرص على الحيلولة دون تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛

- العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية تدريجيا، وإدماج النفقات ذات الطابع الاعتيادي والشبه النظامي في إطار الميزانية العامة للدولة، ولا سيما تلك المتعلقة بالنفقات الخاصة بالموظفين.

- **بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:**

- مواكبة القطاعات الوزارية في تحسين دقة التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها مع العمل على تحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار المتعلقة بها؛

- إنجاز الدراسة الرامية إلى تقييم جدوى تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك تفعيلا للتوصية التي سبق للمجلس إصدارها في هذا الشأن؛
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين والعمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخيلها.

- **بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء، يذكر المجلس ويحث على ضرورة:**

- استكمال تنزيل نظام قيادة ورش نجاعة الأداء، لا سيما اللجنة البين-وزارية للقيادة الاستراتيجية ولجان القيادة والاشراف على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، وذلك لتوحيد الرؤى حول تنزيل هذا الورش، وضمان التنسيق بين مختلف الفاعلين، وكذا تيسير تتبعه؛
- الاعتماد على الإطار المعياري لالتقائية السياسات العمومية في إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، مع الحرص على ضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة، والسياسات العمومية والقطاعية من جهة أخرى؛
- مواصلة ضبط عدد الأهداف وتعزيز التقائيتها، وكذا جودة وموثوقية المؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء من أجل تيسير عمليات تتبع وتقييم مستوى تحقيق النتائج قصد التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء؛
- تسريع تعميم اعتماد ميثاق التدبير وتفعيل نظام التعاقد، خاصة مع المصالح اللاممركزة للأجهزة المعنية والمؤسسات الخاضعة لوصايتها، وذلك لضمان التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء؛
- تعزيز منظومة الرقابة الداخلية وتحديثها بما يكفل انسجامها مع الإطار المرجعي المعتمد، والحرص على الاستعمال الأمثل للأنظمة المعلوماتية كدعامة رئيسية لقيادة البرامج.

- **بخصوص تدبير المداخيل غير الجبائية:**

- وضع سياسة واضحة لتوزيع الأرباح الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار مواصلة تفعيل السياسة المساهماتية للدولة، بما يعزز مساهمة المحفظة العمومية في موارد الميزانية العامة؛
- تسريع المراجعة الجارية للإطار القانوني المنظم لعمليات الخوصصة؛
- العمل على الرفع من أداء تدبير أملاك الدولة واستغلالها، بما يمكن من تثمينها ورفع مردوديتها في الموارد غير الجبائية للميزانية العامة؛

- العمل على تعزيز المعطيات الميزانياتية المتعلقة بالمداخيل غير الجبائية بإدراج تقديم مفصل لمكوناتها وتحليل العوامل المفسرة للفوارق المسجلة بين التقديرات والتحصيلات؛
- العمل على مواءمة التصنيف الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية مع التوجيهات والتصنيفات التي توصي بها الهيئات الدولية المختصة، ولا سيما معايير صندوق النقد الدولي المعتمدة في هذا الشأن.